Jordanian Geologists Association
نقابة الجيولوجيين الأردنيين

الرقم : ن ج/٢٠٢٥/ ١ / ٧٧٦
التاريخ : ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٥
Ref :
Date :

الى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم،
حفظه الله ورعاه،

مولاي صاحب الجلالة،،، الموضوع : توصيات المؤتمر البيئي الأردني السابع لنقابة الجيولوجيين الأردنيين

في ظل ما تواجهه المملكة الأردنية الهاشمية من تحديات متزايدة في مجالات الأمن المائي، وحماية الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات الخطرة، وما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على الصحة العامة، والأمن الغذائي، والاستقرار البيئي، جاء انعقاد المؤتمر البيئي الأردني السابع، الذي عُقد برعاية دولة رئيس الوزراء الأفخم، بمشاركة نخبة من الخبراء والأكاديميين وممثلي الجهات الرسمية والخاصة، بهدف بلورة رؤية وطنية متكاملة لمعالجة هذه التحديات وفق أسس علمية وتطبيقية مستدامة.

وبالإنابة عن أعضاء نقابة الجيولوجيين الأردنيين والمشاركين في أعمال المؤتمر البيئي الأردني السابع، نتقدم إلى مقامكم السامي بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان على اهتمامكم ورعايتكم الدائمة للقضايا البيئية الوطنية، والتي تشكل ركيزة أساسية في رؤيتكم الحكيمة لتعزيز التنمية المستدامة وحماية مقدرات الوطن، وترسيخ مكانة الأردن نموذجًا متقدمًا في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد خلص المؤتمر، بعد مناقشات علمية معمقة واستعراض للتجارب الوطنية إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية، نُظِّمت ضمن محاور رئيسية، يتصدرها محور الأمن المائي وحماية الموارد الطبيعية كأولوية وطنية قصوى، إلى جانب محور إدارة النفايات الطبية، وحماية السدود، وتعزيز الأمن الغذائي، بوصفها ملفات سيادية عالية الخطورة، لما لها من أثر مباشر على نوعية المياه المستخدمة في الري، وسلامة المزروعات، وصحة المواطنين.

Phone + 962-6-5652310 Fax:+962-6-5652312 P.O. Box: 941792 Amman 11194 Jordan
E mail : info@jga.org.jo http://jga.org.jo

م.ج

وإيمانًا بأهمية الانتقال من مرحلة التوصيات إلى حيز التنفيذ، فقد روعي في إعداد هذه التوصيات أن تكون عملية، وقابلة للتطبيق، ومتكاملة مع السياسات الوطنية ذات العلاقة، ومستندة إلى مبدأ الشراكة المؤسسية والحوكمة الرشيدة، بما يعزز قدرة الدولة على حماية مواردها الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يؤكد المشاركون على الأهمية الاستراتيجية لإعداد الدراسات الجيولوجية والهندسية الدقيقة للمدن الجديدة، وبخاصة مدينة "عمره"، لضمان اختيار مواقع آمنة ومستدامة للبنية التحتية والمشاريع العمرانية، وإبراز الدور المحوري للجيولوجي في:

- تقييم المخاطر الطبيعية، مثل الانزلاقات الأرضية والتآكل، وتحديد مناطق الحماية البيئية.
- تقديم المشورة الفنية للبلديات والجهات التخطيطية، بما يضمن تكامل التخطيط العمراني مع حماية البيئة والموارد المائية.
- دعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات البيئية والجيوتقنية، بما يعزز الأمن المائي والغذائي والاستدامة البيئية.

وعليه، نتشرف برفع هذه التوصيات إلى مقامكم السامي، راجين التفضل بالاطلاع عليها، والتوجيه بما ترونه مناسبًا من قرارات وإجراءات كفيلة بدعم تنفيذها، لما فيه خير الوطن والمواطن، وصون حقوق الأجيال الحالية والقادمة في بيئة آمنة ومستدامة.

وتفضلوا يا مولاي بأسمى آيات الولاء والاخلاص

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نقيب الجيولوجيين الأردنيين

رئيس اتحاد الجيولوجيين العرب

الجيولوجي خالد فياض الشوابكة

# توصيات المؤتمر البيئي الأردني السابع

## المحور الأول: الأمن المائي وحماية الموارد الطبيعية

- اعتماد الأمن المائي وحماية الموارد المائية السطحية والجوفية والسدود كأولوية وطنية قصوى لما لها من ارتباط مباشر بالأمن الصحي والغذائي والوطني.
- تسريع تنفيذ مشروع تحلية مياه العقبة بوصفه مشروعًا استراتيجيًا وطنيًا للحد من استنزاف المياه الجوفية وتدهور نوعيتها.
- تشديد الرقابة على استنزاف المياه الجوفية، وإغلاق الآبار غير المرخصة، وتغليظ العقوبات على جميع أشكال التعدي والتلوث المائي.
- تحديث وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي باستخدام تقنيات متقدمة، ورفع كفاءتها بما يضمن إعادة الاستخدام الآمن للمياه في الزراعة والصناعة.
- إدراج الملوثات الناشئة، بما فيها متبقيات الأدوية والمضادات الحيوية والملوثات الدقيقة، ضمن المواصفات الأردنية لمياه الري وإعادة الاستخدام.
- التوسع في شبكات الصرف الصحي وأنظمة المعالجة اللامركزية في المناطق غير المخدومة للحد من تصريف المياه الملوثة إلى الأودية والسدود.
- إنشاء منصة وطنية رقمية موحدة لإدارة المياه، تربط بيانات المياه الجوفية والسدود والصرف الصحي والملوثات، لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

## المحور الثاني: إدارة النفايات الطبية وحماية السدود والأمن الغذائي

- اعتبار النفايات الطبية والدوائية، بما فيها متبقيات الأدوية والمضادات الحيوية والمواد الكيميائية والمخبرية، مصدر تلوث عالي الخطورة للمجاري المائية والسدود والمياه المستخدمة في الري، لما لها من أثر مباشر على صحة الإنسان وسلامة المزروعات والأمن الغذائي.

- اعتماد إدارة النفايات الطبية كملف وطني سيادي يرتبط مباشرة بالأمن المائي والغذائي والصحة العامة، وعدم التعامل معه كقضية خدمية أو بلدية فقط.
- تطوير وتنفيذ منظومة وطنية متكاملة لإدارة النفايات الطبية والدوائية تشمل الفرز من المصدر، والجمع الآمن، والنقل المراقب، والمعالجة أو الإتلاف البيئي السليم.
- حظر الطمر العشوائي أو خلط النفايات الطبية مع النفايات البلدية، ومنع تصريف أي مخلفات طبية إلى شبكات الصرف الصحي أو مجاري الأودية.
- إلزام جميع المنشآت الصحية، الحكومية والخاصة، بتطبيق نظام تتبع إلكتروني للنفايات الطبية من نقطة الإنتاج حتى المعالجة النهائية.
- إنشاء مرافق مركزية أو إقليمية متخصصة لمعالجة النفايات الطبية باستخدام تقنيات آمنة ومعتمدة وطنياً، تراعي التوزيع الجغرافي والحمولات الفعلية.
- إدراج متبقيات الأدوية والمضادات الحيوية والملوثات الدقيقة الناتجة عن النفايات الطبية ضمن برامج الرصد الدوري لنوعية مياه السدود والمياه المستخدمة في الري والتربة الزراعية.
- ربط إدارة النفايات الطبية ببرامج حماية المزروعات والأمن الغذائي، وبالتنسيق المؤسسي بين وزارات البيئة والصحة والمياه والري والزراعة.
- إدماج كلفة إدارة النفايات الطبية ضمن كلفة الخدمات الصحية وفق مبدأ «الملوِّث يدفع»، بما يضمن استدامة المنظومة.
- تشديد الرقابة والعقوبات على المنشآت المخالفة، واعتبار أي تسرب للنفايات الطبية إلى البيئة مخالفة جسيمة.
- تنفيذ برامج تدريب إلزامية ومتخصصة للعاملين في القطاع الصحي حول إدارة النفايات الطبية ومخاطرها البيئية.
- دعم البحث العلمي والدراسات التطبيقية المتعلقة بتأثير النفايات الطبية على المياه والسدود والتربة والمحاصيل الزراعية وربط نتائجها بصنع القرار.

Phone + 962-6-5652310 Fax:+962-6-5652312 P.O. Box: 941792 Amman 11194 Jordan
E mail : info@jga.org.jo http://jga.org.jo

## المحور الثالث: الحوكمة البيئية والتشريعات وإنفاذ القانون

- تفعيل التشريعات البيئية وتعزيز الرقابة الميدانية في المناطق الصناعية والزراعية.
- منح موظفي وزارة البيئة صفة الضابطة العدلية لضمان إنفاذ القانون البيئي بفاعلية.
- تغليظ العقوبات على الجرائم البيئية وإضفاء صفة الاستعجال على القضايا المتعلقة بالتلوث والنفايات الخطرة.
- إزالة التعارض بين التشريعات البيئية ذات العلاقة وتوحيد المرجعيات القانونية.
- استحداث محكمة بيئية مختصة أو دوائر قضائية متخصصة بالقضايا البيئية.
- اعتماد مبدأ «الملوِّث يدفع» وتطبيق الحوافز الاقتصادية للالتزام البيئي.

## المحور الرابع: الابتكار والبحث العلمي والتقنيات البيئية

- دعم وتوطين الابتكارات البيئية الوطنية وتسريع تطبيقها.
- اعتماد الزيوليت الأردني والتوف البركاني ضمن المواصفات القياسية الوطنية لمعالجة المياه.
- التوسع في أنظمة المعالجة الطبيعية والهجينة منخفضة الكلفة.
- دعم البحث العلمي التطبيقي طويل الأمد لرصد الملوثات الناشئة وتقييم أثرها البيئي.

## المحور الخامس: التخطيط المكاني وإدارة المخاطر البيئية

- إجراء دراسات وطنية استباقية للسيول والانزلاقات والانهيارات الأرضية وتنفيذ الحلول الوقائية.
- إزالة الأنقاض والنفايات من مجاري الأودية والسدود للحد من تدهور نوعية المياه.
- تعزيز دور الجيولوجيين في التخطيط المكاني والمشاريع المائية وتقييم الأثر البيئي.

## المحور السادس: بناء القدرات والتوعية والشراكات

- تطوير وبناء قدرات الكوادر البيئية والفنية في الجهات المعنية.

- تعزيز التوعية البيئية الموجهة، خاصة للعاملين في القطاع الصحي والصناعي.
- توسيع الشراكات الوطنية والدولية وتبادل الخبرات والتمويل الأخضر.
- إنشاء لجنة وطنية عليا للتنسيق بين الجهات المعنية ومتابعة تنفيذ التوصيات.

- نسخة ملف